المغتربون جسر حضاري وسند للتنمية.

١- مضاعفة الإهتمام بقضايا المغتربين وحماية حقوقهم في الخارج والعمل على حل ما يواجهونه من مشكلات إجتماعية وقانونية وغيرها في بلدان الاغتراب وفي الداخل، وإيجاد الآليات المناسبة لربطهم بالوطن وإدماجهم في الثقافة الوطنية.
٢- توفير الإمتيازات والفرص الممكنة لرجال الأعمال من أبنائنا المغتربين للإستثمار والإسهام الفاعل في عملية البناء التنموي.
٣- إنشاء بنك لتنشيط الإستثمار من عائدات المغتربين.
٤- إدماج المغتربين في العملية الديمقراطية (حق الترشيح والانتخاب).
٥- الحرص على تقديم خدمات أرقى وأسرع في البعثات الدبلوماسية لخدمة أبنائنا المغتربين في الخارج.
٦- الإهتمام بالكفاءات الفنية والأكاديمية من المغتربين للمشاركة في بناء الوطن.

الحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات الثقافية والوطنية.

١- تشجيع رسالة الإرشاد لتعزيز السلوك القويم ونبذ التطرف والتعصب والإنحراف.
٢- الإهتمام بأوضاع الخطباء والمرشدين وتحسين أحوالهم المعيشية.
٣- الإهتمام بالإصدارات الدينية ورعاية نشر كتاب الله الكريم والتوسع في إنشاء مراكز تحفيظ القرآن.
٤- تنمية قطاع الأوقاف وتعزيز دوره في عملية التنمية.
٥- تعميق الهوية الثقافية والحضارية وبناء القدرات الثقافية ورعاية الأدباء والفنانين والمثقفين وإبداعاتهم والإهتمام بالموروث الثقافي.
٦- التوسع في إنشاء المكتبات العامة ومراكز التزود بالمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية في جميع محافظات الجمهورية.
٧- العمل على تكوين رأي عام واع ومؤازر للقضايا الوطنية العامة ومبادرات التنمية الشاملة.
٨- الإهتمام بالموروث الثقافي وحماية الآثار والمخطوطات والمواقع التاريخية والأثرية والمتاحف والتوسع في التنقيب عن الآثار وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال.

مواطن حر.. ووطن ديمقراطي مستقر.

أولاً: ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة من خلال:-
١- تعزيز العمل بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره أساساً في تنظيم العلاقات وممارسة السلطات والصلاحيات.
٢- العمل على إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية بهدف المزيد من تعزيز النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا؛ ومنها تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ ٥ سنوات بدلاً من ٧ سنوات وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين وبحيث يكون مجلس الشورى غرفة ثانية إلى جانب مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة مباشرة وبحيث تمثل فيه كافة محافظات الجمهورية بعدد متساو من الأعضاء وتوسيع صلاحياته التشريعية، ويحدد القانون طريقة تشكيله وعدد اعضائه وآلية عمله.. وبما يضمن أن يضم في عضويته شخصيات من ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة والنزاهة، وممن لهم رصيد وطني في مسيرة الثورة والجمهورية والوحدة، وإسهامات بارزة في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها.. وبما يحقق الأهداف المنشودة من هذا المجلس في توسيع المشاركة السياسية وخدمة الوطن.
٣- تطوير النظام الإنتخابي عبر ضمان دورية ونزاهة الإنتخابات العامة وكفالة شفافية كافة مراحلها.
٤- تعزيز تماسك ووحدة العمل التنظيمي للأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية.
٥- مواصلة الإهتمام بالنقابات والإتحادات العمالية والطلابية والمهنية والإبداعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.. وبما يمكنها من أداء دورها في رعاية منتسبيها وحماية حقوقهم وتطوير قدراتهم وبما يكفل لهم الإسهام الفاعل في المسيرة الديمقراطية والتنموية.

ثانياً: دعم السلطة القضائية وتطوير أجهزتها عبر:

١- تعزيز دور القضاء في الحياة العامة باعتباره الضامن الأساسي لحقوق الإنسان.
٢- دعم وتفعيل إصلاحات السلطة القضائية ورفع القدرات المهنية للقضاة وتحسين إدارة المحاكم.
٣- تعزيز سيادة القانون واستكمال التعديلات على قانون السلطة القضائية.
٤- تفعيل التفتيش القضائي ووضع معايير سليمة وشفافة لتقييم أداء القاضي.
٥- دعم الجهاز القضائي وخاصة التجاري وتوفير الكوادر المؤهلة له وضمان فاعليته واستقلاليته.
٦- الإهتمام بالمحامين ورعايتهم معيشياً ومهنياً.. وتهيئة كل السبل أمامهم لممارسة عملهم وأداء دورهم في خدمة العدالة.

ثالثاً: الإعلام وكفالة الحريات العامة والفردية وحماية حقوق الإنسان عبر:

١- تعزيز وضمان حرية الرأي والتعبير والنشر والتوزيع وحمايتها بالتشريعات القانونية.
٢- إصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات بما يكفل إلغاء عقوبة حبس الصحفي لسبب يتعلق بالتعبير عن الرأي، وتفعيل دور الصحافة في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي ورفع مستوى الوعي العام وتعزيز الشفافية.
٣- تعزيز دور أجهزة الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية وتطويرها وتدعيم البناء المؤسسي لها، وبما يمكنها من أداء رسالتها لخدمة المجتمع.. وإيجاد التشريعات الكفيلة بإنشاء قنوات فضائية ومحطات إذاعية لخدمة الجوانب الثقافية والإجتماعية والشبابية وغيرها وفي إطار الإلتزام بالدستور وعدم الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي والمصالح العليا للوطن.
٤- تطوير الشراكة وتعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في اليمن وحمايتها وفقاً للدستور والقانون والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
٥- إدماج مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة في مناهج التعليم.
٦- الإستمرار في تحسين أوضاع السجون والمساجين مع حظر أي سجون خارج نطاق القانون.

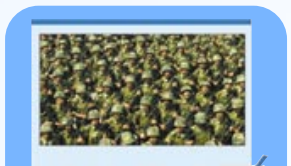

تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والإستقرار.

مواصلة جهود تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للبلاد من خلال:

١- الإستمرار في تنفيذ برامج بناء القدرات المعرفية والتدريبية ومحو الأمية ومواكبة التطورات العلمية في المجال العسكري لتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية والرفع من مستوى جاهزيتها.
٢- مواصلة جهود تطوير أداء الأجهزة الأمنية ورفع كفاءاتها في مكافحة الجريمة والإرهاب والوقاية منهما، وبما يحقق المزيد من ترسيخ الأمن والإستقرار ونشر الطمأنينة في المجتمع وتوفير المناخات المشجعة للإستثمار.
٣- مواصلة الإهتمام بتطوير خدمات الشرطة والإرتقاء بها كماً وكيفاً وبما يكفل للمواطنين الحصول عليها بأفضل مستوى سواء في أقسام الشرطة أو الجوازات أو المرور أو الأحوال الشخصية والسجل المدني أو الدفاع المدني.. والإستمرار في التوسع لنشر تلك الخدمات في كافة المديريات بالجمهورية.
٤- تقديم المزيد من الرعاية والإهتمام بأفراد القوات المسلحة والأمن وأسرهم و تحسين أوضاعهم المعيشية.
٥- رعاية أبناء الشهداء وجرحى الحرب والواجب والمتقاعدين وضمان حياة حرة وكريمة لهم ولأسرهم.
٦- معالجة قضايا الثأر وإصدار قانون تنظيم حيازة السلاح وحمله.

نحو تعاون وشراكة أوسع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: تعزيز التعاون والإندماج والتكامل الإقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يعزز المصالح المشتركة للجميع وذلك عبر:

١- إتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لإنجاح الحوار المستمر والمثمر بين بلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تطوير التعاون وتعزيز الشراكة الإقتصادية بين الجانبين وتهيئة كل السبل الكفيلة بنجاح مؤتمر المانحين المقرر عقده في شهر نوفمبر القادم بلندن والخروج منه بالنتائج المرجوة من أجل النهوض بعملية التنمية في اليمن والتسريع بخطوات إندماج الإقتصاد اليمني في إقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢- تحقيق التكامل الإقتصادي بأبعاده المختلفة (التكامل التجاري, تكامل سوق العمل, تكامل سوق رأس المال).
٤- جعل اليمن عمقاً إضافياً وامتداداً لقاعدة النهضة الإقتصادية والتنموية في المنطقة.
٥- تكثيف الجهود المشتركة للحد من الفقر ومكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز الإستقرار والتنمية في المنطقة.

ثانياً: تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال:

١- تشجيع إقامة إستثمارات في المجالات المختلفة لتوفير فرص التشغيل المحلي للقوى العاملة.
٢- توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للإستفادة من المزايا والفرص الإستثمارية في كافة القطاعات وتبسيط الإجراءات ومنح الحوافز اللازمة.
٣- تسهيل إنسياب حركة النشاط التجاري ورؤوس الأموال بين اليمن ودول المجلس.

ثالثاً: تنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية من خلال:

١- توسيع الإستثمارات في رأس المال البشري لتنمية الموارد البشرية وتنمية المعارف والمهارات.
٢- مواصلة مواءمة التشريعات والقوانين مع مثيلاتها في دول المجلس واستكمال الإنضمام إلى بقية المؤسسات الخليجية المشتركة.

تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن.

أولاً: تعزيز الدور العربي والإسلامي من خلال:

١- مواصلة الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية والتعامل الفاعل مع قضايا الأمة العربية وتحقيق التضامن العربي والتكامل الإقتصادي بين الأقطار العربية.
٢- المساهمة في صياغة نظام عربي جديد في إطار الجامعة العربية يستفيد من التجارب الإقليمية والدولية ويتوافق مع المتغيرات السياسية والإقتصادية في المنطقة والعالم.
٣- مواصلة الدعم والمساندة الكاملة للشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.
٤- دعم الجهود العربية والدولية لإعادة السلام إلى العراق والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وانسحاب القوات الأجنبية منه وتمكين الشعب العراقي من إدارة شؤونه.
٥- مواصلة الدعم لإحلال الأمن والإستقرار في الصومال وحشد الدعم الدولي لإعادة بناء دولته ومؤسساتها.
٦- الوقوف إلى جانب لبنان من أجل إسترداد أراضيه المحتلة في مزارع شبعا وإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي وإعتبار المقاومة للإحتلال حق مشروع كفلته كافة الشرائع والمواثيق.

ثانياً: تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية ودعم جهود مكافحة الإرهاب

١- تطوير علاقات بلادنا مع دول العالم على أساس الإحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة.
٢- مواصلة الجهود لإقامة علاقات تعاون وشراكة متطورة مع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة في إطار الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٣- مواصلة الجهود مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل للحفاظ على السلام والإستقرار في المنطقة والعالم.
٤- تعزيز دور بلادنا في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المعنية بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة.
٥- تقوية العلاقات والتعاون مع دول منطقة القرن الافريقي وتعزيز الشراكة السياسية والإقتصادية والتجارية والأمنية معها.
٦- توسيع إطار دول تجمع صنعاء للتعاون وإبراز دوره إقليميا لخدمة السلام والتنمية في المنطقة.
٧- تعزيز دور اليمن في خدمة الأمن والإستقرار والسلام الإقليمي والدولي.

وختاماً..

إن هذا البرنامج استلهمناه من إرادة وطموحات جماهير شعبنا اليمني رجالاً ونساءً في كل ربوع الوطن الغالي وفي المهجر.. وبعيداً عن كل المزايدات والشعارات الفضفاضة التي لاتغني ولاتسمن من جوع. ولسوف نمضي معاً في ظل راية الجمهورية والوحدة والديمقراطية لتجسيد مضامينه بكل صدق وإخلاص للسير بالوطن نحو رحاب عهد جديد أكثر إشراقاً وازدهاراً، فلنكن معاً وكما هو العهد دوماً في مسار العمل والإنجاز والعطاء من أجل الوطن.. ولن ندخر جهداً ولا نتهيب مستحيلاً من أجل رفعته وعزته ووحدته وسيادته واستقلاله وازدهاره.

وطن.. يسهم الجميع في بنائه وتحقيق نهضته لتترسخ الحرية والديمقراطية والتنمية ولتصان العدالة ويتعزز الأمن والأمان.
(إنها طموحات للمرحلة المقبلة تهيئ لعقود قادمة
من أجل يمن مزدهر ومستقبل أفضل)

بسْمِ اللّه الرَحْمَنِ الرَحِيْم
«فأمَا الزَبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وأمَا مَايَنْفعُ الناسَ فَيَمْكثُ في الأرَضِ»

صدق الله العظيم